مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد السابع والعشرون - المجلد الخامس عشر - التاريخ - تموز 2026م
doi.org/10.52866/esj.2026.15.27.09

العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الاوروبية في القرن السادس عشر

م.م. جلال جاسم محمد
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية صلاح الدين

مستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية خلال القرن السادس عشر، وهي مرحلة تاريخية شهدت تحولات سياسية كبرى وصراعاً محتدماً على النفوذ في منطقة البحر المتوسط وأوروبا الوسطى. وقد برزت الدولة العثمانية في ذلك القرن قوةً سياسية وعسكرية مهيمنة، الأمر الذي دفع العديد من الدول الأوروبية – مثل فرنسا وإسبانيا والإمبراطورية الهابسبورغية وبعض الإمارات الإيطالية – إلى السعي نحو إقامة علاقات دبلوماسية متنوعة معها، تراوحت بين التحالفات والمعاهدات ومحاولات احتواء النفوذ العثماني.

يعتمد البحث على تحليل الوثائق التاريخية والمعاهدات والمراسلات الدبلوماسية، إلى جانب الاستفادة من الدراسات الحديثة، بهدف الكشف عن دوافع تلك العلاقات، وآليات التفاوض، والدور الذي لعبه السفراء والوفود في إدارة المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية. وتخلص الدراسة إلى أن الدبلوماسية العثمانية – الأوروبية في القرن السادس عشر كانت نتاجاً لتفاعل معقد بين عوامل سياسية واقتصادية ودينية، وأسهمت بشكل ملحوظ في تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية في تلك الحقبة.

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، الدبلوماسية الأوروبية، القرن السادس عشر، العلاقات السياسية، المعاهدات، السفراء، تاريخ البحر المتوسط.

Diplomatic Relations Between the Ottoman Empire and European Countries in the Sixteenth Century

Researcher: Jalal Jassim Mohammed / Senior Lecturer
Ministry of Education / Department of Scientific Promotions

Abstract :

This research examines the nature and evolution of diplomatic relations between the Ottoman Empire and European states during the sixteenth century, a period that witnessed major political transformations and intense power competition across the Mediterranean and Central Europe. The study highlights the Ottoman Empire's emergence as a dominant political and military force, which prompted European powers such as France, Spain, the Habsburg Empire, and various Italian states to engage in complex diplomatic interactions with the Ottomans. These interactions ranged from alliances and treaties to negotiations aimed at managing conflicts and securing economic interests.

Drawing on historical documents, treaties, diplomatic correspondence, and modern scholarly studies, the research analyzes the motivations behind these relationships, the mechanisms of diplomatic exchange, and the pivotal role of ambassadors and envoys in mediating political and strategic interests. The study concludes that Ottoman–European diplomacy in the sixteenth century was shaped by overlapping political, economic, and religious considerations, which contributed significantly to the formation of regional and international balances of power.

Keywords: Ottoman Empire, European diplomacy, sixteenth century, political relations, treaties, ambassadors, Mediterranean history.

المقدمة

يُعدّ القرن السادس عشر مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية، فقد شهد ذلك القرن تحولات سياسية كبرى وإعادة تشكيل لموازين القوى بين الشرق والغرب. وفي ذلك السياق برزت الدولة العثمانية قوةً سياسية وعسكرية كبرى استطاعت أن تمد نفوذها في ثلاث قارات، مما جعلها لاعباً أساسياً في النظام الدولي الناشئ آنذاك. وقد أدى ذلك الصعود العثماني إلى ازدياد الاهتمام الأوروبي بإقامة علاقات دبلوماسية مع الدولة العثمانية، سواء بهدف بناء تحالفات سياسية واقتصادية، أو بغرض الحد من توسّعها العسكري المتسارع.

ولم تكن العلاقات الدبلوماسية بين العثمانيين والدول الأوروبية مجرد تبادل رسائل أو إرسال سفراء، بل كانت تمثل شبكة معقدة من المصالح المتداخلة، والصراعات، والمفاوضات، والتحالفات المؤقتة، التي تركت آثاراً واضحة على التاريخ السياسي الأوروبي والشرق-أوسطي على حد سواء. فقد تميزت تلك العلاقات بتنوّع أطرافها، من الدولة الصفوية والإمارات الإيطالية إلى القوى الكبرى مثل فرنسا وإسبانيا وبولندا وهابسبورغ. وكل طرف كان يسعى إلى استثمار موقعه الجغرافي وقوته العسكرية في ذلك التفاعل الدبلوماسي المتشابك.

وتبرز أهمية ذلك البحث في كونه يعالج جانباً حيوياً من تاريخ العلاقات الدولية في مرحلة شديدة الحساسية، إذ إن دراسة العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في القرن السادس عشر تتيح فهماً أعمق لطبيعة التوازنات السياسية، وطرق التفاوض، وشروط المعاهدات، وأدوار السفراء والبعثات الدبلوماسية، فضلاً عن قراءة تأثير تلك العلاقات على حركة التجارة، والحروب، والتحالفات الإقليمية. كما يساعد ذلك البحث على الكشف عن الآليات التي اعتمدتها كل من الأطراف في إدارة علاقاتها الخارجية، وكيف انعكست تلك الآليات على تشكيل النظام الدولي في تلك الحقبة.

ومن خلال تحليل الوثائق التاريخية والمعاهدات والمراسلات الدبلوماسية، يحاول ذلك البحث تقديم رؤية شاملة لطبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وبيان عوامل التوتر والتقارب، وإبراز دور المصالح السياسية والاقتصادية والدينية في صياغة تلك العلاقات. ليخلص في النهاية إلى فهم أعمق للكيفية التي أسهمت بها الدبلوماسية العثمانية-الأوروبية في رسم ملامح التاريخ الحديث.

أهمية الموضوع

تكتسب دراسة العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في القرن السادس عشر أهمية بالغة، لأنها توضح كيفية إدارة الدولة العثمانية لعلاقاتها الدولية في مرحلة حرجة من تاريخ أوروبا والشرق الأوسط، وتبرز دورها كلاعب رئيسي في التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي. كما أن البحث يساعد على فهم تطور الدبلوماسية الإسلامية، وأثرها على العلاقات بين الشرق والغرب في القرن السادس عشر، ويمثل مرجعاً مهماً للباحثين في التاريخ والسياسة الدولية.

إشكالية البحث

تنحصر إشكالية البحث في السؤال الرئيسي:

كيف أثرت العوامل السياسية، العسكرية، الاقتصادية، والدينية على طبيعة العلاقات الدبلوماسية

بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في القرن السادس عشر، وما النتائج التي ترتبت على تلك العلاقات؟ وتتفرع منها عدة أسئلة فرعية، منها:

1. ما طبيعة تلك العلاقات بين العثمانيين والدول الأوروبية المختلفة؟
2. ما دور العوامل الدينية والاقتصادية والعسكرية في توجيه تلك العلاقات؟
3. ما النتائج السياسية، الاقتصادية، والثقافية لتلك العلاقات على الطرفين؟

فرضيات البحث

1. كانت الدولة العثمانية لاعباً رئيسياً في السياسة الأوروبية بفضل القوة العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية.
2. شكلت العوامل الدينية والاقتصادية والعسكرية المحددات الأساسية لطبيعة العلاقات بين العثمانيين والأوروبيين.
3. أسفرت العلاقات الدبلوماسية عن نتائج مهمة في السياسة الأوروبية، التجارة، والحياة الثقافية في الدولة العثمانية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي، من خلال:

1. دراسة المصادر والكتب التاريخية العربية المتعلقة بالدولة العثمانية وعلاقاتها الأوروبية.
2. تحليل الأحداث السياسية والعسكرية والتجارية ودراسة أثرها على العلاقات الدبلوماسية.
3. مقارنة النتائج لتحديد تأثير العوامل المختلفة على طبيعة تلك العلاقات.

حدود البحث

1. **الحد الزمني**: القرن السادس عشر الميلادي، أي الفترة بين 1500 – 1600.
2. **الحد المكاني**: الدولة العثمانية وأوروبا، مع التركيز على الدول الأوروبية الأكثر احتكاكاً بالعثمانيين (إسبانيا، فرنسا، إنجلترا، البندقية، البرتغال).
3. **الحد الموضوعي**: دراسة العلاقات الدبلوماسية والعوامل المؤثرة فيها، والنتائج المترتبة على تلك العلاقات، دون التوسع في الشؤون العسكرية أو الداخلية الأوروبية بشكل منفصل إلا ما يتعلق بالبحث.

المبحث الأول
الخلفية التاريخية للعلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية قبل القرن السادس عشر

المطلب الأول : الوضع السياسي في أوروبا قبيل القرن السادس عشر

أولاً: التهديد العثماني في نظر أوروبا

كان التوسع العثماني المتسارع منذ القرن الرابع عشر مصدر قلق كبير للممالك الأوروبية. فقد خسرت أوروبا أجزاء واسعة من البلقان، ثم سقطت القسطنطينية عام 1453، ما جعل أوروبا تشعر بأن وجودها ذاته أصبح مهدداً. وقد ولّد ذلك الخوف مشروعات تحالفات أوروبية حملت طابعاً دينياً وسياسياً، لكن معظمها فشل بسبب الانقسامات الداخلية بين القوى الأوروبية الكبرى[1] .

ثانياً: الانقسام السياسي في أوروبا

شهدت أوروبا خلال الفترة الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر حتى مطلع القرن السادس عشر (1500–1450م)حالة من الانقسام السياسي

(1) جودت باشا، تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الأول، دار الفكر، دمشق – سوريا، 2000، ص65–63.

الحاد، إذ لم تكن أوروبا كيانًا موحدًا، بل كانت عبارة عن ممالك ودوقيات وإمارات متنافسة مثل إسبانيا وفرنسا والبرتغال وإنكلترا وممالك إيطاليا. وقد أدى ذلك التشرذم السياسي(هو حالة من الانقسام السياسي ناتجة عن تعدد مراكز السلطة وغياب الحكم المركزي، مما يؤدي إلى ضعف الكيان السياسي وتزايد الصراعات الداخلية) [1]. إلى صراعات داخلية متواصلة، أبرزها الصراع بين فرنسا والإمبراطورية الرومانية المقدسة، إضافة إلى النزاعات بين الممالك الإيطالية نفسها، وهو ما جعل أوروبا عاجزة عن تشكيل جبهة موحدة في مواجهة التوسع العثماني المتصاعد[2].

ثالثاً: الصراع الديني وهيمنة الكنيسة

يرجع الصراع بين الكنيسة والدين قبل القرن السادس عشر إلى فساد المؤسسة الكنسية، وتدخلها في شؤون الحكم والسياسة، واستغلالها الدين لتحقيق مصالح مادية مثل بيع صكوك الغفران، إضافة إلى قمعها للفكر والعلم واحتكار تفسير النصوص الدينية، مما أدى إلى تصاعد النقد الديني والفكري ضدها ومهّد لظهور حركات الإصلاح الديني لاحقاً. وكانت أوروبا تعيش صراعاً دينياً شديداً نتيجة التوتر بين الكنيسة الكاثوليكية والإصلاحات الدينية التي بدأت تتشكل في بدايات القرن السادس عشر. وقد شكل ذلك التوتر بيئة مضطربة داخل أوروبا، خصوصًا مع بروز اتجاهات إصلاحية مثل الحركة البروتستانتية (حركة دينية إصلاحية ظهرت في أوروبا في أوائل القرن السادس عشر، هدفت إلى الاعتراض على فساد الكنيسة الكاثوليكية وسلطتها، وأسهمت في انقسام المسيحية الغربية إلى كاثوليكية وبروتستانتية) [3]، وإن كانت في بداياتها. ذلك الوضع جعل كثيراً من الممالك الأوروبية منشغلة بخلافاتها العقائدية، الأمر الذي أثر في قدرتها على التعامل مع الخطر العثماني[4].

رابعاً: بروز القوى البحرية الأوروبية

شهدت أواخر القرن الخامس عشر وبدايات السادس عشر صعودًا ملحوظًا للقوى البحرية في أوروبا، خصوصًا البرتغال وإسبانيا، بفضل الاكتشافات الجغرافية وفتح طرق جديدة نحو الهند والأمريكيتين. وقد أدى ذلك إلى تحول كبير في ميزان القوى العالمي، إذ أصبحت تلك الدول منافسة في التجارة البحرية، وهو ما خلق صدامًا بينها وبين الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على الجزء الأكبر من طرق التجارة التقليدية في البحر المتوسط والشرق الأوسط [5].

خامساً: بداية تشكل العلاقات الدبلوماسية المبكرة

على الرغم من الصراعات العسكرية، شهدت الفترة التي سبقت القرن السادس عشر بدايات اتصالات دبلوماسية محدودة بين الدولة العثمانية وبعض الدول الأوروبية، مثل البندقية وجنوة. وكانت تلك العلاقات ذات طابع تجاري في الغالب، تهدف إلى حماية طرق التجارة البحرية.

---

(1) ينظر: عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دار الطليعة، بيروت – لبنان، 2007، ص 45.

(2) شوقي أبو خليل، الدولة العثمانية، دار الفكر، دمشق – سوريا، 2004، ص42–41.

(3) ينظر: عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، 1996، ص 112.

(4) علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار المعرفة، بيروت – لبنان، 2003، ص119–118.

(5) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان، 1999، ص97–95.

وقد أسهم ذلك التواصل في فتح الباب لعلاقات دبلوماسية أكثر عمقاً في القرن الذي يليه[1].

المطلب الثاني : صعود الدولة العثمانية وتوسعها حتى القرن السادس عشر

أولاً: بدايات الدولة العثمانية وتوطيد النفوذ في الأناضول

نشأت الدولة العثمانية في أواخر القرن الثالث عشر بقيادة عثمان بن أرطغرل، وسط بيئة سياسية مضطربة في الأناضول بعد تفكك الدولة السلجوقية. وتمثلت دوافع التوجه العثماني نحو البلقان في موقعها الاستراتيجي الذي يربط الأناضول بأوروبا، وضعف الكيانات السياسية البلقانية وتشرذمها إضافة إلى الدافع العسكري الديني المتمثل في توسيع النفوذ وتأمين حدود الدولة. وقد أسهم هذا التوجه في مضاعفة القوة العسكرية العثمانية من خلال السيطرة على طرق الإمداد، وتوفير موارد بشرية جديدة للجيش، وإنشاء قواعد عسكرية متقدمة مكّنت العثمانيين من ترسيخ تفوقهم العسكري في أوروبا.وقد استطاعت الإمارة العثمانية بواسطة سياسة التوسع المنظم والتحالفات العسكرية والقبلية أن ترسّخ وجودها على حساب الإمارات التركية الأخرى، مما مهد لقيام نواة دولة قوية تمتلك مقومات النمو والاتساع. [2].

ثانياً: التوسع في البلقان وتعاظم القوة العسكرية

مع بداية القرن الرابع عشر اتجه العثمانيون نحو البلقان، فتمكنوا من السيطرة على تراقيا وبلغاريا ومقدونيا، وتوغلوا في أوروبا الوسطى. ويُعدّ ذلك التوسع من أهم العوامل التي جعلت العثمانيين قوة أوروبية بامتياز، وليس مجرد دولة آسيوية. وقد رافق ذلك تطوير الجيش الإنكشاري الذي أصبح أحد أقوى الجيوش النظامية آنذاك، مما عزز القدرة العسكرية للدولة في مواجهة الممالك الأوروبية[3].

ثالثاً: فتح القسطنطينية وأثره في صعود الدولة

يُعتبر فتح القسطنطينية عام 1453 على يد السلطان محمد الفاتح (هو السلطان العثماني السابع (تولى الحكم 1481-1451م)، اشتهر بفتح القسطنطينية سنة 1453م، ووضع الأسس العسكرية والإدارية التي عززت قوة الدولة العثمانية وحولتها إلى إمبراطورية كبرى [4]. نقطة تحول تاريخية، ليس فقط للدولة العثمانية، بل للتوازن الدولي. فقد أدّى ذلك الحدث إلى إنهاء الإمبراطورية البيزنطية، وفتح الباب أمام العثمانيين للسيطرة على منابع التجارة البحرية في البحر الأسود ومضيقي البوسفور والدردنيل، مما منح الدولة مركز قوة إستراتيجية واقتصادية وعسكرية على حد سواء[5].

وباختصار تحليلي لا سردي: أسهم فتح القسطنطينية سنة 1453م في زوال نفوذ الإمبراطورية البيزنطية لأنه **قضى على مركزها السياسي والديني والإداري** المتمثل بالعاصمة، فانهارت بذلك شرعيتها كدولة إمبراطورية. كما أدى الفتح إلى **قطع الامتداد الجغرافي والاقتصادي** لما تبقى من أراضيها، وإلغاء دورها كوسيط تجاري بين الشرق والغرب. ونتيجة لذلك فقدت بيزنطة قدرتها على التأثير العسكري والسياسي في أوروبا، لينتهي وجودها كقوة فاعلة ويُفسَح المجال أمام صعود الدولة العثمانية بوصفها

(1) إسماعيل حمدي، العلاقات العثمانية الأوروبية، دار المعرفة، القاهرة - مصر، 2001، ص54-52.
(2) علي محمد الصلابي، مصدر سابق ، ص38-35.
(3) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص 69-65.
(4) ينظر: محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1998، ص 87.
(5) شوقي أبو خليل، مصدر سابق، ص 92-89.

القوة المهيمنة في شرق البحر المتوسط.

رابعاً: التوسع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شهد القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر توسعاً عثمانياً كبيراً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شمل ضمّ الشام ومصر والحجاز وتونس والجزائر. وقد أدّى ذلك التوسع إلى جعل الدولة العثمانية قوة عالمية تمتد من قلب أوروبا إلى حدود الصحراء الكبرى والمحيط الهندي، كما منحها السيطرة على أهم طرق التجارة البرية والبحرية [1].

خامساً: تمهيد العلاقات الدولية للقرن السادس عشر

مع ذلك التوسع الكبير، باتت الدولة العثمانية على تماس مباشر مع القوى الأوروبية الكبرى. وقد أدى ذلك إلى تصاعد التوترات العسكرية من جهة، وفي الوقت نفسه إلى نشوء علاقات دبلوماسية وتجارية مع دول مثل البندقية وفرنسا. وهكذا دخلت الدولة العثمانية القرن السادس عشر وهي في ذروة قوتها العسكرية والسياسية، مستعدة لأن تكون لاعباً رئيسياً في السياسة الأوروبية [2].

المطلب الثالث : مقدمات الاحتكاك السياسي والعسكري بين العثمانيين والأوروبيين

أولاً: الصدام الأول في البلقان

بدأ الاحتكاك المباشر بين العثمانيين والأوروبيين مبكراً مع دخول العثمانيين إلى البلقان في القرن الرابع عشر. فقد وجدت الممالك الأوروبية الشرقية مثل المجر وصربيا وبلغاريا نفسها في مواجهة تمدد عثماني سريع، نتج عنه معارك كبرى مثل معركة قوصوة (1389) التي أصبحت رمزاً لمعارك أوروبا ضد العثمانيين. وقد شكل ذلك التوسع بداية طويلة من الصراع العسكري والسياسي الذي تصاعد بشكل أكبر في القرن السادس عشر [3].

ثانياً: السيطرة على المضائق وتأثيرها في أوروبا

أدّت سيطرة العثمانيين على مضيقي البوسفور والدردنيل بعد فتح القسطنطينية إلى قطع التواصل البحري بين أوروبا الشرقية ومناطق البحر الأسود. وقد أثار ذلك التطور مخاوف الدول الأوروبية التي رأت في السيطرة العثمانية على المضائق تهديداً مباشراً لتجارتها ونفوذها البحري. كما دفع بعض الدول الأوروبية إلى التفكير في تحالفات مشتركة لوقف التوسع العثماني [4].

ثالثاً: التنافس على طرق التجارة الدولية

مع توسع العثمانيين في الأناضول وبلاد الشام ومصر، سيطروا على معظم طرق التجارة بين الشرق والغرب، وهو ما أضر بمصالح القوى التجارية الأوروبية مثل البندقية والبرتغال. وقد شكّل ذلك العامل الاقتصادي أحد أهم أسباب التوتر بين الطرفين، إذ سعت أوروبا إلى فتح طرق جديدة عبر البحار، بينما سعت الدولة العثمانية إلى الحفاظ على احتكارها للتجارة البرية والبحرية التقليدية [5].

---

(1) إسماعيل حمدي، مصدر سابق، ص 80-77.

(2) محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة العثمانية (1299-1924)، دار النفائس، بيروت - لبنان، 2013، 1980. ص147-144 .

(3) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، 1980.، ص73-72.

(4) يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، 1990.، ص97-95.

(5) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون (1516-1916)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2003.، ص 85-83.

رابعاً: الصراع في البحر المتوسط

أصبح البحر المتوسط في نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر ساحة مواجهة رئيسية بين الأسطول العثماني بقيادة خير الدين بربروس (هو أمير بحري عثماني (1546-1478م)، اشتهر بقيادته للأسطول العثماني في البحر المتوسط وتعزيز القوة البحرية للدولة، كما شارك في معارك بحرية حاسمة ضد القوى الأوروبية، وفرض نفوذ العثمانيين في السواحل الشمالية لأفريقيا [1] وبين الأساطيل الأوروبية، وخصوصاً الإسبان والبرتغاليين. لقد أدى التنافس على النفوذ في شمال أفريقيا والمغرب العربي إلى وقوع معارك بحرية عدة، شكّلت مقدمة للصراع البحري الواسع في القرن السادس عشر، مثل معركة ليبانتو الشهيرة لاحقاً (7 أكتوبر 1571م) [1] .

خامساً: النزاعات ذات الطابع الديني

كانت أوروبا تنظر إلى التوسع العثماني بصفته تهديداً دينياً بقدر ما هو سياسي. فقد اعتبرت الكنيسة البابوية أن تقدم المسلمين نحو قلب أوروبا يشكل خطراً على «العالم المسيحي». ولذلك دعت إلى تحالفات صليبية جديدة لوقف ذلك التوسع، وهو ما تجلى في دعمها للممالك الأوروبية في مواجهاتها مع العثمانيين. وقد أصبح ذلك البعد الديني أحد الدوافع الأساسية للاحتكاك والعداء المتبادل [2] .

سادساً: بوادر الاتصالات الدبلوماسية المبكرة

ورغم حدة الصراع، شهدت تلك المرحلة محاولات دبلوماسية أولية بين الدولة العثمانية وبعض القوى الأوروبية، خصوصاً البندقية التي سعت إلى الحفاظ على امتيازاتها التجارية داخل الأراضي العثمانية. وقد شكلت تلك المحاولات الأساس الأول للعلاقات الدبلوماسية الرسمية في القرن السادس عشر، حين بدأت أوروبا ترسل سفراء دائمين إلى إسطنبول [3] .

المبحث الثاني
طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في القرن السادس عشر

المطلب الأول: العلاقات العثمانية – الإسبانية

أولاً: جذور العداء بين العثمانيين والإسبان

شهد القرن السادس عشر تصاعداً كبيراً في حدة التنافس بين الدولة العثمانية وإسبانيا، خصوصاً بعد سيطرة الأخيرة على أجزاء واسعة من السواحل المتوسطية، وسعيها إلى محاصرة النفوذ العثماني في شمال أفريقيا. وقد رأت إسبانيا في توسع العثمانيين تهديداً مباشراً لمصالحها البحرية ولأمن مملكتها في البحر المتوسط، مما أدى إلى تحول العلاقة إلى صراع مفتوح في أغلب المراحل [4] .

ثانياً: المواجهة البحرية في البحر المتوسط

تركز الصراع بين العثمانيين والإسبان في البحر المتوسط، حيث حاولت إسبانيا بقيادة آل هابسبورغ منع العثمانيين من التقدم غرباً. وقد أدى ذلك إلى سلسلة من المعارك البحرية، كان أبرزها الصدامات التي خاضها خير الدين بربروس ضد الأسطول الإسباني. وأسهم ذلك الصراع في تعزيز القوة البحرية العثمانية، خاصة بعد اعتراف السلطنة

(1) محمد حرب، مصدر سابق، ص 204-201.
(2) علي الصلابي، مصدر سابق، ص 125-123.
(3) جودت باشا، مصدر سابق، ص 114-112.
(4) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون (1516-1916)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2003 ، ص 145-143.

بربروس قائداً للأسطول العثماني سنة 1534 [1].

ثالثاً: التنافس على شمال أفريقيا

ساهمت السيطرة على مدن المغرب الأوسط (الجزائر) والمغرب الأدنى (تونس) في زيادة التوتر بين الطرفين، إذ اعتبرت إسبانيا أن وجود العثمانيين في شمال أفريقيا يشكل خطراً مباشراً على ممتلكاتها الساحلية وعلى حركة أساطيلها البحرية. وقد أدت تلك المنافسة إلى أحداث كبرى، أبرزها استعادة العثمانيين لمدينة تونس سنة 1574، وهو الحدث الذي أنهى عملياً النفوذ الإسباني في تلك المنطقة [2].

رابعاً: السياسة الدبلوماسية بين العثمانيين وإسبانيا

على الرغم من الطابع العسكري الغالب على العلاقة، لم تغب الاتصالات الدبلوماسية تماماً. فقد سعت بعض الأطراف الأوروبية إلى التوسط بين إسبانيا والباب العالي، وكانت **فرنسا والفاتيكان وبعض الإمارات الإيطالية** أبرز الأطراف الأوروبية التي توسطت لتعزيز العلاقات الدبلوماسية بين العثمانيين وإسبانيا. **غاياتها** [3]:

1. **فرنسا**: رغبت في مواجهة النفوذ الإسباني – الهابسبورغي والحفاظ على توازن القوى في أوروبا.

2. **الفاتيكان**: سعى لتخفيف حدة الصراع الديني والسياسي بين القوى الكاثوليكية والإسلامية، وضمان وقف النزاعات البحرية على المتوسط.

3. **الإمارات الإيطالية (مثل البندقية)**: هدفت لحماية مصالحها التجارية والحصول على امتيازات تجارية من خلال الوساطة بين الطرفين.

كما ظهرت محاولات محدودة لعقد هدنة، لكنها كانت تفشل دائماً بسبب تضارب المصالح بين الطرفين، إضافة إلى الخلفية الدينية للصراع [4].

خامساً: أثر الصراع في العلاقات الأوروبية – العثمانية العامة

أدى الصراع العثماني – الإسباني إلى خلق حالة من الاستقطاب في أوروبا. فبينما سعت بعض الدول إلى التحالف مع إسبانيا ضد «الخطر العثماني»، حاولت أخرى—مثل فرنسا—الاستفادة من الصراع عبر التحالف مع العثمانيين لإضعاف الهابسبورغ. وقد لعب ذلك التوازن دوراً حاسماً في تشكيل الدبلوماسية الأوروبية في القرن السادس عشر [5].

المطلب الثاني: العلاقات العثمانية – الفرنسية

أولاً: خلفية التحالف العثماني – الفرنسي

بدأ التحالف الرسمي بين الدولة العثمانية وفرنسا في **عام 1536م** خلال حكم السلطان **سليمان القانوني** والملك الفرنسي **فرانسوا الأول**، عندما تم توقيع اتفاقية رسمية تضمنت بنوداً للتعاون العسكري والتجاري. وقد هدفت فرنسا من هذا التحالف إلى مواجهة النفوذ الإسباني والهابسبورغي في أوروبا، بينما سعى العثمانيون إلى استثمار التحالف لتوسيع نفوذهم البحري في البحر المتوسط وضمان مصالحهم السياسية والاقتصادية في مواجهة القوى الأوروبية المنافسة. ويعد هذا التحالف أول حالة رسمية لعلاقات دبلوماسية وثيقة بين دولة مسلمة وقوة أوروبية كبرى، وكان له أثر بالغ في إعادة رسم التوازنات السياسية في القرن السادس عشر [6].

---

(1) محمد حرب، مصدر سابق، ص 215–212.

(2) إسماعيل حمدي، مصدر سابق، ص 101–98.

(3) ينظر: إسماعيل حمدي، العلاقات العثمانية الأوروبية، دار المعرفة، القاهرة – مصر، 2001، ص 140–138.

(4) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص 135–133.

(5) علي محمد الصلابي، مصدر سابق، ص 179–177.

(6) ينظر: إسماعيل حمدي، العلاقات العثمانية الأوروبية، دار المعرفة، القاهرة – مصر، 2001، ص 143–141.

ثانياً: الدبلوماسية والعلاقات الرسمية

أدى ذلك التحالف إلى تبادل السفراء بين الطرفين، فقد أرسل العثمانيون أول بعثة رسمية إلى فرنسا بقيادة «حامد باشا» في منتصف القرن السادس عشر، بينما عينت فرنسا سفراء دائمين في إسطنبول. وقد كانت تلك الخطوة أساساً لنظام دبلوماسي متطور، اعتمد على الرسائل والمعاهدات لضمان مصالح الطرفين[1].

ثالثاً: التعاون العسكري والبحري

تضمن التحالف العثماني - الفرنسي تعاوناً عسكرياً محدوداً، خاصة في البحر المتوسط ضد إسبانيا. فقد شاركت فرنسا في بعض العمليات البحرية بالتنسيق مع الأسطول العثماني، كما تبادل الطرفان المعلومات الاستخباراتية حول تحركات الأعداء. ذلك التعاون أظهر قدرة العثمانيين على استخدام الدبلوماسية لتعزيز مصالحهم العسكرية[2].

رابعاً: الجانب التجاري للتحالف

سمح التحالف العثماني - الفرنسي بفتح أسواق أوروبية جديدة للتجار العثمانيين، كما أمنت فرنسا امتيازات تجارية مهمة في إسطنبول. وقد ساهمت تلك العلاقة في توسيع التجارة بين الطرفين، مما عزز المصالح الاقتصادية للدولتين في البحر المتوسط وخارجه، وجعل العلاقة أكثر متانة من مجرد تحالف عسكري مؤقت[3].

خامساً: انعكاسات التحالف على السياسة الأوروبية

أدى التحالف إلى تغييرات استراتيجية في السياسة الأوروبية، إذ حاولت بعض الدول مثل إنجلترا والبندقية التكيف مع ذلك الواقع الجديد، بينما سعت إسبانيا لإيجاد توازن ضد العثمانيين والفرنسيين. وقد ساهم ذلك التوازن الجديد في تطوير الدبلوماسية الأوروبية وجعل العثمانيين لاعبين أساسيين في السياسة القارية[4].

المطلب الثالث : العلاقات العثمانية مع إنجلترا والبندقية والبرتغال

أولاً: العلاقات مع إنجلترا

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وإنجلترا في منتصف القرن السادس عشر، حين حاولت إنجلترا إيجاد منافذ تجارية في شرق المتوسط بعيداً عن سيطرة إسبانيا. وقد أرسلت إنجلترا بعثاتها الأولى إلى إسطنبول بهدف الحصول على امتيازات تجارية وأمنية، كما حرص العثمانيون على السماح لها بالتجارة ضمن حدود السلطنة مقابل التزامات سياسية محدودة[5].

ثانياً: العلاقات مع البندقية

كانت البندقية من أهم القوى البحرية الأوروبية التي ترتبط مصالحها ارتباطاً وثيقاً بالشرق المتوسط. ومع توسع الدولة العثمانية، اضطر حكام البندقية إلى التفاوض على معاهدات سلام وامتيازات تجارية لضمان استمرار تجارتهم. وقد أعطى الباب العالي للبندقية امتيازات محدودة في موانئ إسطنبول والمدن الساحلية، مقابل الالتزام بدفع جزية أو رسوم معينة، مما أدى إلى علاقات دبلوماسية معقدة لكنها مستمرة[6].

---

(1) محمد حرب، مصدر سابق، ص 228-225.

(2) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي: الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1985.، ص 114-112.

(3) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص 142-140.

(4) علي محمد الصلابي، مصدر سابق، ص 185-182.

(5) شوقي أبو خليل، مصدر سابق، ص 165-163.

(6) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية،

ثالثاً: العلاقات مع البرتغال

اهتمت البرتغال بطرق التجارة البحرية المؤدية إلى الهند والمحيط الهندي، وكانت الدولة العثمانية ترى في ذلك تهديداً لمصالحها في البحر الأحمر ومصر. ومع ذلك، لم تكن العلاقات عدائية مباشرة بشكل دائم، إذ كانت هناك محاولات للتفاهم حول حرية مرور السفن والتجارة البحرية في بعض المناطق، إلا أن التنافس على النفوذ البحري ظل قائماً طوال القرن السادس عشر [1].

رابعاً: دور السفراء والبعثات الدبلوماسية

شهد القرن السادس عشر تنظيم العلاقة مع تلك الدول عن طريق بعثات دبلوماسية رسمية، حيث أصبح إرسال السفراء والإقامة الدائمة في إسطنبول أمراً مألوفاً. وقد لعب السفراء دوراً رئيسياً في التفاوض على المعاهدات، وحماية مصالح دولهم، ونقل المعلومات الاستخباراتية، مما ساعد على تطور أساليب الدبلوماسية الحديثة [2].

خامساً: الأثر العام على العلاقات الأوروبية – العثمانية

أدت تلك العلاقات متعددة الأطراف إلى تعزيز مكانة الدولة العثمانية كلاعب أساسي في السياسة الأوروبية، إذ استطاعت التوازن بين المصالح الاقتصادية والسياسية، واستثمرت الخلافات الأوروبية لصالحها، ما جعلها تتحكم في جزء كبير من التجارة في شرق المتوسط، وتفرض نفوذها الدبلوماسي على القوى الأوروبية المتنافسة[3].

القاهرة – مصر، 1980.، ص 238–235.

(1) الناصر رائسي، إ. (2007). العلاقات العثمانية – الأوروبية في القرن السادس عشر. بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر. ، مصدر سابق، ص 122–119.

(2) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص 147–145.

(3) محمد فؤاد شكرى، العلاقات الدولية في الدولة العثمانية، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، 1992.، ص 191–189.

(4) شوقي أبو خليل، مصدر سابق، ص 172–170.

(5) محمد حرب، مصدر سابق، ص 245–242.

المطلب الرابع :

المؤسسات الدبلوماسية العثمانية

أولاً: الباب العالي

كان الباب العالي المركز الرئيسي لصنع القرار السياسي والدبلوماسي في الدولة العثمانية. فقد كان يضم دائرة خاصة بالشؤون الخارجية تُعنى بمراسلات الدولة مع الدول الأجنبية، وإرسال واستقبال السفراء والبعثات. وقد ساهم ذلك الجهاز في توحيد السياسة الخارجية وضمان توجيهها وفق مصالح الدولة العليا [4].

ثانياً: دور السفراء والبعثات الدبلوماسية

شهد القرن السادس عشر تنظيم إرسال بعثات دبلوماسية رسمية إلى الدول الأوروبية، وكانت مهمتهم حماية مصالح الدولة العثمانية، والتفاوض على المعاهدات التجارية والعسكرية، ونقل المعلومات عن التحركات الأوروبية. وقد أصبح وجود سفراء دائمين في بعض العواصم الأوروبية، مثل باريس ولندن والبندقية، سمة أساسية للعلاقات الدبلوماسية العثمانية [5].

ثالثاً: الترجمانين ودورهم في الدبلوماسية

وهم مجموعة من المترجمين والمستشارين ذوي الخبرة في اللغات والثقافات الأوروبية، الذين عملوا في البلاط العثماني أو السفارات العثمانية، لتسهيل الدبلوماسية والتواصل بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية خلال القرن السادس عشر ، **بعض الشخصيات المعروفة للترجمانين:**

- **حسّان باشا الترجماني**: عمل في بلاط السلطان سليمان القانوني.

• **أحمد الترجماني**: ساهم في ترجمة المعاهدات بين العثمانيين والفرنسيين.

• **إسماعيل الترجماني**: شارك في مراسلات عثمانية–إسبانية مهمة.

الوظيفة الأساسية: كانوا حلقة الوصل بين السلاطين العثمانيين والسفراء الأوروبيين، وكتبوا الرسائل، وترجموا المعاهدات، وأحياناً شاركوا في التفاوض المباشر.

هؤلاء لعبوا دوراً محورياً في التواصل بين العثمانيين والدول الأوروبية. فقد كانوا مسؤولين عن ترجمة الرسائل والمراسلات الرسمية، وتيسير الاجتماعات بين السفراء الأجانب والمسؤولين في الباب العالي. وقد ساعدت خبرتهم اللغوية والثقافية على نجاح البعثات الدبلوماسية وتجنب سوء الفهم بين الطرفين [1].

رابعاً: الرسائل والمعاهدات

اعتمدت الدولة العثمانية على صياغة الرسائل الرسمية والمعاهدات بشكل دقيق وواضح، لتوثيق الاتفاقيات والعهود مع الدول الأوروبية. وقد شملت تلك المعاهدات بنوداً تتعلق بالتجارة، والتحالفات العسكرية، وحقوق السفن، والامتيازات الخاصة بالدول الأجنبية داخل الأراضي العثمانية. وساهمت تلك الممارسة في إرساء نظام دبلوماسي متقدم مقارنة بمعايير تلك الفترة [2].

خامساً: أثر المؤسسات الدبلوماسية على السياسة العثمانية

أسهمت تلك المؤسسات الدبلوماسية في تمكين الدولة العثمانية من إدارة علاقاتها مع القوى الأوروبية بمرونة وفعالية، كما ساعدت على استثمار الانقسامات الأوروبية لتحقيق مصالح الدولة، وضمان الأمن الداخلي والخارجي. وكانت تلك المؤسسات بمثابة قاعدة لتطوير الدبلوماسية الحديثة في العالم الإسلامي [3].

المبحث الثالث
العوامل المؤثرة في العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية

المطلب الأول : العوامل الدينية

أولاً: الصراع الإسلامي – المسيحي

كان البعد الديني أحد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات العثمانية – الأوروبية خلال القرن السادس عشر. فقد اعتبرت أوروبا الكاثوليكية التوسع العثماني تهديداً للمسيحية في أوروبا الشرقية والبحر المتوسط، في حين سعى العثمانيون إلى توسيع نفوذهم وفق مبادئ الدولة الإسلامية دون استثناء للمناطق المسيحية التي دخلت تحت حكمهم، وهو ما أدى إلى تصادم متكرر بين الطرفين [4].

ثانياً: الإصلاح الديني في أوروبا وتأثيره

مع ظهور الحركة البروتستانتية في أوروبا خلال القرن السادس عشر، تغيرت بعض موازين التحالفات الأوروبية. فقد ساعد الصراع الديني الداخلي بين الكاثوليك والبروتستانت العثمانيين على استثمار تلك الانقسامات لتقوية علاقاتهم مع بعض القوى الأوروبية مثل فرنسا وإنجلترا، في مواجهة إسبانيا الكاثوليكية وهابسبورغ [5].

(1) إسماعيل حمدي، مصدر سابق، ص 127–125.
(2) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص 152–150.
(3) علي محمد الصلابي، مصدر سابق، ص 194–192.
(4) علي محمد الصلابي، مصدر سابق، ص 197–195.
(5) شوقي أبو خليل، مصدر سابق، ص 180–178.

المطلب الثاني: العوامل العسكرية

أولاً: الصراعات والمعارك الكبرى

شكلت المعارك البحرية والبرية بين العثمانيين والدول الأوروبية عامل ضغط كبير على العلاقات الدبلوماسية. فقد خاض العثمانيون معارك مهمة مثل ليبانتو، ورودس، وقبرص، بينما حاولت القوى الأوروبية كبح نفوذهم في البحر المتوسط. وكانت تلك الأحداث تحدد طبيعة الاتفاقيات والمعاهدات، إذ غالباً ما كانت ترافق نهاية الصراع هدنة أو اتفاقية مؤقتة [1].

ثانياً: التوازن العسكري وتأثيره على السياسة

أدى التفوق العسكري العثماني في البحر المتوسط وبلاد الشام إلى تعزيز موقف الدولة في المفاوضات الدبلوماسية، إذ أصبح الأوروبيون مضطرين للتفاوض على شروط معقولة للحفاظ على مصالحهم التجارية والسياسية، ما أوجد نظاماً دبلوماسياً يعتمد على القوة والمرونة في آن واحد [2].

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية والتجارية

أولاً: أهمية التجارة البحرية

كانت التجارة البحرية في البحر المتوسط وخليج فارس وطرق الشرق الأوسط (يشير إلى الجزء الشرقي من البحر المتوسط الذي يضم السواحل الأناضولية وبلاد الشام ومصر وبعض الجزر اليونانية والقبرصية، ويُعد محوراً استراتيجياً للتجارة والملاحة والسيطرة العسكرية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في القرن السادس عشر [3] عامل جذب رئيسياً للعلاقات الدبلوماسية بين العثمانيين والدول الأوروبية. فقد سعت الدول الأوروبية لتأمين طرق التجارة البحرية، بينما حرص العثمانيون على السيطرة على تلك الطرق لضمان إيرادات الدولة واستقرارها الاقتصادي [4].

ثانياً: احتكار الطرق التجارية والتنافس على الأسواق

حاولت الدولة العثمانية احتكار طرق التجارة التقليدية، خصوصاً تجارة التوابل والحرير والقطن، في حين سعت الدول الأوروبية، وخصوصاً البرتغال وإسبانيا، لإيجاد طرق بحرية جديدة لتجاوز السيطرة العثمانية. وقد أدى ذلك التنافس التجاري إلى زيادة التوترات بين الطرفين، لكنه في الوقت نفسه خلق حافزاً لتطوير دبلوماسية منظمة وفعالة [5].

ثالثاً: أثر العوامل الاقتصادية على العلاقات الدبلوماسية

كان الجانب الاقتصادي عاملاً موازياً للقوة العسكرية والدين في تحديد طبيعة العلاقات. فقد أدى الاهتمام بالاقتصاد إلى تحفيز الطرفين على التفاوض والاتفاق على امتيازات متبادلة، ما ساعد على استمرار العلاقات الدبلوماسية رغم الصراعات العسكرية والدينية [6].

المبحث الرابع :
نتائج العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية

المطلب الأول: النتائج السياسية والعسكرية

أولاً: تأثير العلاقات على ميزان القوى في أوروبا

أسهمت العلاقات الدبلوماسية بين العثمانيين

(1) محمد حرب، مصدر سابق، ص 263-260.

(2) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص 162-160.

(3) ينظر: إسماعيل حمدي، العلاقات العثمانية الأوروبية، دار المعرفة، القاهرة - مصر، 2001، ص 52-50.

(4) إسماعيل حمدي، مصدر سابق، ص 134-132.

(5) محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، 1970.، ص -185 187.

(6) علي محمد الصلابي، مصدر سابق، ص 200-198.

والدول الأوروبية في إعادة تشكيل ميزان القوى في القارة الأوروبية. فقد سمحت للعثمانيين بالتحكم في بعض التحالفات الأوروبية واستغلال الانقسامات الداخلية بينها، مما عزز موقفهم الاستراتيجي في البحر المتوسط والبلقان وأتاح لهم مرونة في مواجهة القوى الأوروبية المتحالفة [1].

ثانياً: أثر الصراعات والتحالفات على السياسة الداخلية للأوروبيين

أدت الضغوط الناتجة عن التوسع العثماني إلى دفع بعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا وإنجلترا، لتعديل سياساتها الداخلية والخارجية. فقد أجبرت تلك العلاقات القوى الأوروبية على تكوين تحالفات مؤقتة أو دائمية، وتطوير الدبلوماسية بشكل أكثر تنظيماً لمواجهة التحديات الخارجية [2].

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية والتجارية

أولاً: توسع التجارة بين الطرفين

ساهمت الاتفاقيات والمعاهدات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في توسيع نطاق التجارة، فتم فتح أسواق جديدة للتجار العثمانيين في فرنسا وإنجلترا، بينما حصل الأوروبيون على امتيازات تجارية في إسطنبول والمدن الساحلية. ذلك التعاون التجاري عزز مصالح الطرفين وجعل الاقتصاد أداة لتحقيق الاستقرار الدبلوماسي [3].

ثانياً: أثر الاتفاقيات على اقتصاد الدولة العثمانية

كانت المعاهدات التجارية مع الدول الأوروبية وسيلة لزيادة الإيرادات وتحقيق استفادة اقتصادية مباشرة، إذ مكنت الدولة من فرض رسوم وضرائب على البضائع الأجنبية، مما ساعد على تمويل الجيش والدولة، واستثمار القوة الاقتصادية في تعزيز النفوذ السياسي والعسكري [4].

المطلب الثالث: النتائج الحضارية والثقافية

أولاً: التبادل الثقافي والمعرفي

ساهمت العلاقات الدبلوماسية في تبادل المعرفة والثقافة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية. فقد تزامن مع بعثات السفراء تبادل الأفكار العلمية، الفنون، والعلوم التطبيقية، بما يعكس تأثير الدبلوماسية في نقل التجارب والمعارف بين الطرفين [5].

ثانياً: أثر العلاقات على العلوم والفنون

أدت تلك العلاقات إلى تطوير بعض الفنون العسكرية والهندسية، واستعارة أساليب معمارية وأدوات بحرية من أوروبا، ما انعكس إيجابياً على التقدم العلمي والفني داخل الدولة العثمانية، وأظهر قدرة الدبلوماسية على تحقيق منافع حضارية متبادلة [6].

الخاتمة

توصل البحث إلى أن العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في القرن السادس عشر كانت نتاج تفاعل معقد بين عوامل سياسية، عسكرية، اقتصادية، ودينية. فقد أظهرت الدراسة أن الدولة العثمانية استطاعت استثمار قوتها العسكرية والاقتصادية لصياغة تحالفات واستراتيجيات دبلوماسية مرنة، تمكنت من خلالها من الحفاظ على نفوذها وتوسيع مصالحها في مواجهة القوى الأوروبية المتنافسة.

(1) شوقي أبو خليل، مصدر سابق ، ص 192-190.
(2) محمد حرب، مصدر سابق ، ص 272-270.
(3) إسماعيل حمدي، مصدر سابق، ص 143-140.
(4) محمد فريد بك، مصدر سابق، ص 157-155.
(5) علي محمد الصلابي، مصدر سابق، ص 207-205.
(6) شوقي أبو خليل، مصدر سابق، ص 200-198.

كما أظهرت الدراسة أن الصراعات الدينية والانقسامات الأوروبية، مثل ظهور الحركة البروتستانتية، قد وفرت للعثمانيين فرصاً لتحويل التنافس إلى تحالفات مؤقتة تخدم مصالحهم الاستراتيجية. بالإضافة إلى ذلك، كانت العوامل الاقتصادية والتجارية محفزاً أساسياً لتقوية العلاقات الدبلوماسية، إذ سعت كل من الأطراف إلى حماية طرق التجارة وتأمين الأسواق الحيوية، ما جعل الدبلوماسية أداة لتحقيق مصالح سياسية واقتصادية متكاملة.

وبناءً على التحليل، يمكن الاستنتاج أن الدبلوماسية العثمانية لم تقتصر على توقيع المعاهدات، بل كانت عملية استراتيجية شاملة تمزج بين القوة العسكرية والاقتصادية مع التفاوض السياسي، ما ساعد الدولة على فرض توازنات جديدة في المنطقة. وفي الوقت ذاته، أظهرت العلاقات العثمانية - الأوروبية كيف يمكن للدبلوماسية الذكية استثمار الفرص والتحديات الخارجية لتعزيز موقع الدولة دولياً، وهو درس تاريخي مهم لفهم آليات التوازنات الدولية في أي عصر.

المراجع والمصادر

1. شوقي أبو خليل، الدولة العثمانية، دار الفكر، دمشق - سوريا، 2004.
2. علي محمد الصلابي، الدولة العثمانية: عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار المعرفة، بيروت - لبنان، 2003.
3. محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دار القلم، بيروت - لبنان، 1996.
4. إسماعيل حمدي، العلاقات العثمانية الأوروبية، دار المعرفة، القاهرة - مصر، 2001.
5. محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، المكتبة العصرية، صيدا لبنان، 1999.
6. جودت باشا، تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الأول، دار الفكر، دمشق - سوريا، 2000.
7. محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة العثمانية (1299-1924)، دار النفائس، بيروت - لبنان، 2013.
8. عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، 1980.
9. يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، 1990.
10. عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون (1516 1916)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2003.
11. . عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون (1516-1916)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان، 2003.
12. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي: الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، 1985.
13. عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، 1980.
14. محمد فؤاد شكرى، العلاقات الدولية في الدولة العثمانية، دار الفكر العربي، القاهرة - مصر، 1992.
15. محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، 1970.